مجلة جامعة دهوك، المجلد: 21، العدد: 1 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 388-400، 2018
DOI: https://doi.org/10.26682/hjuod.2018.21.1.20

انعكاسات الموازنة العامة على النشاط الاستثماري في اقليم كوردستان – العراق للمدة(2006-2013)

پەیمان مأمون نورالدين* و خليل غازي حسن**
*قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك، اقليم كردستان ــ العراق
*قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك، اقليم كردستان ــ العراق

(تاريخ استلام البحث: 4 تشرين الثاني، 2018 ، تاريخ القبول بالنشر: 4 حزيران، 2018)

الخلاصة

تهدف الدراسة الى تحليل و تقييم مساهمة التغيرات في السياسات المالية المتبعة في اقليم كوردستان العراق ممثلة بالتغيرات في حجم و هيكلية الموازنة العامة لها في تشجيع النشاط الاستثماري فيها. و ذلك في محاولة للاجابة على التساؤل، هل تتزامن وتساهم السياسات المالية في اقليم كوردستان في توفير الشروط الكافية لتهيئة المناخ الاستثماري الملائم لتحفيز النشاط الاستثماري. وبافتراض ان الموازنة العامة لحكومة اقليم كردستان في المدة 2006– 2012 والتسهيلات الممنوحة في قانون الاستثمار لم يساهما بفاعلية في جذب الاستثمارات لعدم قدرتها في توفير المناخ الملائم لها. الا ان النتائج بينت ان القانون يتضمن اعفاءات و تسهيلات واسعة و مغرية يفترض انها تتضمن عوامل جذب كثيرة للمستثمرين المحليين والاجانب وهذا ما ساهم في زيادة النشاط الاستثماري بعد السنوات التالية لصدور قانون الاستثمار في الاقليم.

المقدمة

لقد ثبت تجريبيا ان استخدام ادوات السياسة المالية سواء ما يتعلق منها بجانب النفقات او الايرادات العامة تؤدي دورا فعالا في تحقيق اهداف السياسات الاقتصادية، هذا من جهة، و ان الاستثمارات بشقيها الاجنبية والمحلية في الدول النامية اصبحت اكثر الوسائل جاذبية واقلها مخاطرة في توفير التمويل اللازم للمشروعات الاقتصادية و التنموية و اصبحت الحل الامثل ان لم يكن الوحيد لسد تلك الفجوة من جهة اخرى. و اذ يمر إقليم كردستان بمرحلة انتقالية حاسمة ستكون لها آثار مهمة على مستقبل اقتصاد الإقليم، فان أهمية هذه المرحلة تتضح بما يشهده الإقليم حاليا من تحولات كبيرة تشهدها البنية الاقتصادية التحتية والنشاطات الاقتصادية المختلفة، وكذلك الاطار التشريعي والتنظيمي كالقوانين المستحدثة وفي مقدمتها قانون الاستثمار الذي صادق عليه برلمان الإقليم في عام 2006 بهدف تطوير البيئة الاستثمارية. فالحرية الاقتصادية وبساطة الإجراءات و وضوح القوانين و وجود أسواق مالية متطورة وارتفاع مستوى التعليم والتدريب وانخفاض مؤشرات الفساد و محاربة الاحتكار ستزيد بشكل كبير وتشجع تدفق الاستثمارات الاجنبية وتحفيز المحلية ايضا للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يهدف الإقليم لتحقيقها خلال السنوات القادمة.

اهمية الدراسة: للدراسة اهمية متاتية من اهمية ادوات السياسة المالية وفاعليتها في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها بالشكل الذي يحقق اهداف السياسات الاقتصادية كما يمكن لها ان تساهم في تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات التي بدورها اصبحت احد اكثر وسائل تمويل المشروعات التنموية فاعلية.

مشكلة الدراسة: يمكن التعبير عن المشكلة بصيغة التساؤل التالي: هل تزامنت وساهمت السياسات المالية (من حيث قدرتها على تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المحلية و توجيهها نحو القطاعات التي تدعم التنمية الاقتصادية) في اقليم كوردستان

DOI: https://doi.org/10.26682/hjuod.2018.21.1.20

في توفير الشروط الكافية لتهيئة المناخ الاستثماري الملائم لتحفيز النشاط الاستثماري.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة الى تحليل و تقييم مساهمة التغيرات في السياسات المالية المتبعة في اقليم كوردستان العراق ممثلة بالتغيرات في حجم و هيكلية الموازنة العامة في تشجيع النشاط الاستثماري .

حدود الدراسة: تغطي الدراسة التغيرات في حجم و هيكل الموازنات العامة لحكومة الاقليم والنشاطات الاستثمارية المجازة بموجب قانون الاستثمار رقم (4) الصادر في 2006 ، و للمدة(2006-2013) .

فرضية الدراسة: لم يراع في اعداد هيكل الموازنة العامة لاقليم كردستان في المدة 2006- 2013 بما يساهم بفاعلية في جذب الاستثمارات لعدم قدرتها في توفير المناخ الملائم لها.

منهجية الدراسة: لتحقيق اهداف الدراسة فانه سيتم استخدام المنهج التحليلي المقارن للسياسات المالية في الاقليم متمثلة بحجم وهيكل الموازنة العامة فيها للفترات المشار اليها مع كافة الامتيازات المالية الممنوحة للمشروعات الاستثمارية في قانون الاستثمار لاقليم كوردستان، اضافة الى تقييم و تحليل تطور حجم وهيكل النشاطات الاستثمارية المتزامنة.

و بناءا على ما سبق فان هذه الدراسة ستتضمن مايلي:

- مدخل نظري والدراسات السابقة.
- واقع السياسات المالية لحكومة اقليم كوردستان
- اعداد ميزانية الاستثمار السنوية:
- الاعفاءات و التسهيلات الممنوحة للمستثمر
- تطور النشاط الاستثماري في الاقليم
- الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: مدخل نظري و الدراسات السابقة

ان عدم قدرة آلية السوق على تصحيح الاختلالات الاقتصادية بشكل تلقائي تستوجب التدخل الحكومي عن طريق استخدام كافة ادوات السياسات الاقتصادية المتاحة لها وعلى الاخص ادوات السياسة المالية عن طريق التأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد [1] بغية تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني. فاختلال التوازن في الاقتصاد و الذي ينتج بسبب التغيرات في الطلب و العرض الكليين يعرض الاقتصاد إلى مشكلات التضخم أو البطالة أو التضخم ألركودي.

و اذ تشير السياسة المالية إلى التغيرات التي تقررها السلطات الحكومية في الإنفاق الحكومي و الضرائب، فانها تعني أن الحكومة هي التي تقرر حجم تلك التغيرات أي لا تحدث تلقائيا. و بحسب كينز فان السياسة المالية تعني استخدام طرفي الموازنة العامة للدولة للتأثير على مجريات الاقتصاد الكلي، فمكونات الموازنة العامة للحكومة هي الأداة التي يمكن أن تغير الطلب الكلي و كذلك مسار النشاط الاقتصادي ككل. [2] و تستند كفاءة السياسة المالية على مدى ما تحقق من اهداف للسياسات الاقتصادية و منها جذب الاستثمارات من خلال توفير البيئة الاستثمارية المناسبة و مدى قدرتها على التعامل مع الواقع الاقتصادي. و هنا تجدر الإشارة إلى ان السياسات المالية العامة استهدفت أساسا علاج مشكلات الدورة الاقتصادية في الدول الصناعية بينما في الدول النامية استهدفت الارتقاء بمستوى المعيشة و تحقيق الأهداف التنموية.

وفي هذا الصدد فان دراسات عديدة اجريت لبحث دور وفاعلية السياسات المالية في تحقيق اهداف اقتصادية منها المساهمة في توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الاجنبية او تحفيز النشاط الاستثماري بشكل عام في اقتصاد ما. ففي دراسة لـ(Peter E., & Simon L.) [3] تم تقدير المعدلات الضريبية الفعالة(الحدية و المتوسطة) لدول و سنوات مختلفة لتقدير و تحليل اثر الضريبة على رقم الاعمال على الاستثمار الاجنبي المباشر في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية للمدة 1991 – 2002. اشارت النتائج على ان الاستثمار الاجنبي المباشر يرتبط ايجابا مع العبء الضريبي في الدولة المضيفة، وسلبيا مع المعدلات الضريبية الفعالة الثنائية (في كلتا الدولتين).

DOI: https://doi.org/10.26682/hjuod.2018.21.1.20

وفي دراسة حول مساهمة الاتفاقيات الخاصة بالسماحات او الاستثناءات الضريبية في جذب الاستثمارات الى الدول النامية فان(C´eline A., & Rodolphe D·) [4] قاما بتقدير اثر هذه الاستثناءات الضريبية على الاستثمارات اليابانية في الدول النامية للمدة 1989 – 2000 و قد وجد اثر ايجابي لاثر الاستثناء الضريبي على توجهات الاستثمارات اليابانية حتى في حالة احتساب السببية المعاكسة.

وباستخدام بيانات المقطع العرضي على مستوى المنشأت الاقتصادية فان (Thiess B. , & Martin R.) [5] بحثا في اثر الضرائب على قرارات الشركات الالمانية المتعددة الجنسية لشراء او تاسيس فروع لها في الدول الاوروبية الاخرى او خارج اوروبا. اخذين في نظر الاعتبار التفضيلات الخاصة للشركات للمناطق المحتملة للتوطن فيها. وقد بينت النتائج الاثار المعنوية للمحفزات الضريبية و حجم السوق وكلفة العمالة على قرارات التوطين خارج الحدود.

كما قام(Stefan V., & Sebastian J.) [6] باختبار فاعلية المحفزات الضريبية في جذب الاستثمارات في دول الصحراء الافريقية. و قد تبين ان هذه المحفزات تساهم في زيادة الاستثمارات من خلال تخفيض تكاليف راس المال. كما وجد علاقة ارتباط ايجابية بين الاعفاءات الضريبية و الاستثمارات.

وفي دراسة بعنوان السياسة المالية والنمو الاقتصادي في اندونيسيا، فان (Yuniarto H.) [7] استعرض أثر السياسة المالية على الاستثمار والنمو الإقتصادي فيها، وقد وجدت علاقات ذات دلالة إحصائية بين متغيرات السياسة المالية والاستثمار، و علاقة سلبية بين الإيرادات الحكومية و النفقات الإستثمارية. كما تبين أن نفقات التنمية الحكومية تزيد الإستثمارات و النمو الإقتصادي. و هذه دلالة على إمكانية إستخدام الإنفاق على التنمية لتعزيز النمو الإقتصادي. وعلاوة على ذلك، فإنَّ عجز الموازنة قد يخدم هدف النمو الإقتصادي على المدى الطويل إذا ما تم الحفاظ على استدامة الإجراءات المالية ومرونتها.

وفي دراسة لإدريس رمضان حجي الشكاكي:(2008) بعنوان"محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان(2005-2006)" [8] استنتجت وجود مجموعة من العوامل التي أدت إلى جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الإقليم، وكان في مقدمة تلك العوامل(الاستقرار السياسي، الموقع الجغرافي، توافر الموارد الطبيعية)، كما توجد مجموعة من المعوقات التي لعبت دورها في عدم تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر تمثلت بـ(ارتفاع تكلفة تأسيس المشروعات، طول إجراءات التصدير و الاستيراد) و غيرها من المعوقات على المستوى الكلي لعينة البحث.

و بناءآ على ما سبق فان الدراسات بينت الدور الهام للسياسات المالية في جذب وتحفيز النشاط الاستثماري وقد استخدمت معظمها اساليب احصائية وقياسية في تقدير تلك العلاقات. الا ان ندرة البيانات الكافية لاستخدام اساليب مماثلة فانه تم اللجوء الى التحليل الوصفي للبيانات المتاحة عن اقليم كوردستان العراق للوصول الى اهداف البحث.

ثانيا: واقع السياسات المالية لحكومة اقليم كوردستان

على الرغم من عدم امتلاك حكومة اقليم كوردستان خطط او برامج او سياسات اقتصادية و بضمنها سياسة مالية واضحة المعالم ، الا ان هذا لا يعني عدم اقتيادها بمبادىء اساسية و هي تحاول ان تحدد حجم و مصادر الموارد المالية لموازنتها العامة و كذلك الكيفية التي تنفق بها تلك الموارد على الاوجه البديلة. و لما كانت السياسات المالية تظهر من خلال مجموع التشريعات الخاصة بكافة النشاطات التي تدر ايرادات عامة لموازنة الدولة بدءا بمختلف انواع الضرائب و الرسوم و تنظيم املاك الدولة والقروض و غيرها، فان الموازنة العامة للحكومة ايضا تستوجب سن قانون يتم بموجبه منحها شرعية قانونية لتكون بذلك ملزمة التنفيذ على كافة مؤسسات الدولة ذات العلاقة.ومن ملامح السياسات المالية في الاقليم انها تعد بهدف تحقيق ما نص عليه المادة(114) من الدستور الاتحادي للعراق ، وبذلك فان

DOI: https://doi.org/10.26682/hjuod.2018.21.1.20

سياسات التنمية التي تضعها السلطات المحلية يجب ان تحدد بناءا على تحديد اولويات الاقليم في حدود الانفاق العام .[9] وقد حددت حكومة الاقليم المبادىء الاساسية لسياستها المالية بما يضمن تاسيس نظام مالي متطور و فعال و ترشيد الانفاق الجاري للحكومة وتطوير اداء الجهاز الضريبي والكمركي ومعالجة التضخم، وبذلك فان بعضا من الاهداف الاستراتيجية لسياستها المالية تتحدد بما يلي:[10]

1- اعادة الهيكلة المالية لجانبي الموازنة العامة وترشيد معدلات الانفاق وخاصة التشغيلية منها بما يسمح بزيادة الانفاق الاستثماري العام.

2- تنويع مصادر الايرادات.

3- تحديد اولويات الاهداف عند اعداد الموازنة العامة.

و بهدف التركيز على ما يتعلق منها بمتغيرات موضوع الدراسة فانه سيتم التركيز على تطور بنود الموازنة العامة لحكومة الاقليم و هي الايرادات العامة و النفقات العامة، و كذلك بند الاعانات.

ان الموازنة العامة و السياسة المالية المرتبطة بها في إقليم كوردستان كغيره من الاقتصاديات او البلدان تعمل في إطار نظام بيئي يتسم بالتعقيد و الحركية[11]. و ان هذا النظام يتكون من مجموعة كبيرة من العوامل و المتغيرات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و الإدارية المترابطة و التي تتصف أيضاً بعدم الإستقرار و التغيير السريع، لذا من الطبيعي أن تتأثر السياسة الانفاقية و الايرادية بالظروف و المتغيرات المحيطة بالموازنة العامة في الإقليم. وقبل عرض التطورات في موازنة حكومة الاقليم لابد من الاشارة الى العوامل التي تتحكم بجانبيها. فالايرادات العامة لهذه الموازنة تتقيد بمصدر واحد وهو:

1- تخصيصات الموازنة الفدرالية للاقليم و المحددة بـ(17.0%) منها. و الموازنة الفدرالية بدورها تعتمد على الايرادات النفطية.

اما النفقات العامة فتتحدد تخصيصات البنود المختلفة مبادىء اساسية و هي:

1- حجم الايرادات العامة المتوقعة.

2- توفير الخدمات العامة.

3- ضمان توفير النفقات التشغيلية لمؤسسات الاقليم ورواتب وتعويضات العاملين فيها.

4- تنفيذ مشروعات استثمارية وخاصة ما يتعلق منها بالبنى التحتية لاقتصاد الاقليم.

وللوقوف على هيكل الموازنة العامة لحكومة اقليم كوردستان والتطورات التي شهدتها خلال السنوات المالية السبع سيتم الاعتماد على الجدول(1) ادناه:

جدول(1): تطور الموازنة العامة لحكومة اقليم كوردستان العراق للمدة2007-2013 (مليون د. ع.)2007=100%

التفاصيل	الايرادات العامة		النفقات العامة		الفائض او العجز*	
السنوات	المبلغ	الرقم القياسي	المبلغ	الرقم القياسي	المبلغ	%
2007	5982356	100.0	7847660	100.0	(1865304)	100.0
2008	6580784	110.0	7628783	97.2	(1047999)	56.2
2009	8857263	148.1	8857263	112.9	0.0	361
2010	10597176	177.1	11432176	145.0	(835000)	44.8
2011	12386000	207.0	13940000	177.0	(1564670)	83.9
2012	13200950	220.7	15245797	194.2	(2044847)	109.6
2013	15257849	255.0	16942749	215.9	(1684900)	90.3

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد في حكومة اقليم كوردستان العراق، نشرات الموازنة العامة لحكومة الاقليم للسنوات(2007-2013).

*الارقام بين الاقواس تشير الى القيم السالبة.

مجلة جامعة دهوك، المجلد: 21، العدد: 1 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 388-400، 2018
DOI: https://doi.org/10.26682/hjuod.2018.21.1.20

يشير الجدول (1) اعلاه الى تضاعف الايرادات العامة لحكومة اقليم كوردستان خلال المدة(2007-2013)، وهذا بطبيعة الحال ناتج عن التغيرات في مصادرها المذكورة فيما سبق وبصفة خاصة الايرادات النفطية بفعل ارتفاع اسعارها في الاسواق العالمية. و كذلك ايرادات حكومة الاقليم من الضرائب و الرسوم المختلفة التي تنامت بشكل ملحوظ اثر التوسع الكبير للنشاطات الاقتصادية وخاصة التجارة الخارجية بسبب ارتفاع الطلب على الاستيرادات من المناشيء الخارجية. وما يترتب على ذلك من ارتفاع في ايرادات الرسوم والضرائب الكمركية. و بالمقابل فان النفقات العامة ايضا قد ازدادت بشكل يتناسب مع تلك الايرادات العامة، الا ان الاختلاف في الارقام القياسية يعود الى الارتفاع النسبي للنفقات العامة في سنة الاساس(2007=100.0%)، و هذه تعمل على اظهار الرقم القياسي للايردات العامة في عام (2011) اكبر منه للنفقات العامة. و فيما يخص العجز، فيتبين ان حكومة الاقليم عملت على تقليص العجز في الموازنة العامة مقارنة بنسبته في عام(2007) ، الا ان هذه النسبة عادة لتقترب منها في عام (2011)، وفي عام (2012) تجاوزت هذه النسبة عن عام (2007).

ان التغيرات في بنود الموازنة العامة المشار اليها اعلاه تتضمن نتائج جديرة بالذكر ولعل اهمها استمرار ارتفاع جانبي الموازنة مع استمرار العجز يشير الى توجه الحكومة على اتباع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة النفقات العامة على الايرادات العامة. وان هذه الحكومة لم تعمل بموازنة متوازنة سوى في عام (2009). وهذا ما ينوه الى ارتفاع عبء الدولة بالنفقات التشغيلية و خاصة تعويضات منتسبي مؤسساتها وكذلك الضغط باتجاه توفير الخدمات الاساسية للمواطنين. فالزيادة في النفقات العامة هي الزيادة الحاصلة في اغلبها ناتجة عن تطور بند الرواتب و الاجور حيث توفر حكومة الاقليم الوظائف الحكومية دون الاخذ بنظر الاعتبار مدى الاحتياج لهذه الوظائف. حيث اصبحت توفير الوظائف من الخدمات العامة التي تقدمها حكومة الاقليم للافراد. و لان النسبة الاعظم من الايرادات العامة هي ايرادات النفط فان اثارها الاقتصادية قد لا تكون ذو اهمية على النشاط الاقتصادي بشكل مباشر، لذا فانه سيتم التركيز هنا على بند النفقات العامة. وهنا يستوجب تتبع هيكلية النفقات العامة في الاقليم، وكما هو مبين في الجدول(2) ادناه:

جدول(2): هيكل النفقات العامة في الاقليم للسنوات (2007-2013)

السنوات	النفقات التشغيلية		النفقات الاستثمارية		الاجمالي	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
2007	5562104	71.0	2285556	29.0	7847660	%100
2008	4749704	62.2	2879079	37.8	7628783	%100
2009	6553925	74.0	2303338	26.0	8857263	%100
2010	7889102	69.0	3543074	31.0	11432176	%100
2011	9790000	70.0	4150000	30.0	13940000	%100
2012	10525797	69.0	4720000	31.0	15245797	%100
2013	11608958	68.5	5333791	31.5	16942749	%100

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد في حكومة اقليم كوردستان العراق: الموازنة العامة لحكومة الاقليم للسنوات (2007-2013).

ويتضح من الجدول اعلاه ان التصنيف يقوم على اساس التمييز بين الإنفاق الجاري(ذات الطبيعة الإستهلاكية) و هو يتضمن(الرواتب والاجور والتخصيصات التقاعدية، المنح والاعانات، والمنافع الاجتماعية والصيانة...الخ) والإنفاق الإستثماري مثل(السلع المعمرة، المباني، الآلات، المشاريع...الخ). فالنفقات الراسمالية هي تلك التي تهدف الدولة من خلالها زيادة الإنتاج القومي وخلق رؤوس أموال جديدة ، اما النفقات التشغيلية فهي النفقات الخاصة بأداء الدولة

مجلة جامعة دهوك، المجلد: 21، العدد: 1 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 388-400، 2018
DOI: https://doi.org/10.26682/hjuod.2018.21.1.20

لوظائفها التقليدية و الضرورية لحماية الأفراد و توفير العدالة و الخدمات الصحية و التعليم و غيرها. [12]

و كما مبين من الجدول فان النفقات التشغيلية تستحوذ على ما يقارب الـ(70.0%) من اجمالي النفقات العامة باستثناء عام 2008 حيث قدرت هذه النفقات بـ(62.2%) من الاجمالي. و هذا في الواقع يدل على الطابع الاستهلاكي لتوجهات السياسة المالية للحكومة. و هذا ما قد يفسر التاخر في تنفيذ العديد من مشروعات الخدمات العامة و ذلك لتغطية النفقات التشغيلية و خاصة بند الرواتب و تعويضات الموظفين.

ان النفقات العامة هي أكثر وسائل الدولة أهمية لتحقيق الأهداف المختلفة و خاصة الاستثمارية مثل منح الإعانات أو القيام ببعض المشروعات. و مع تزايد دور الدولة في الحياة الإقتصادية و خاصة بعد تحول دور الحكومة من مالك للمؤسسات الى محفز و منظم عن طريق تحفيز الإستثمار. و لتحقيق هذا الهدف غالبا ما تلجأ الدولة ايضا الى منح الاعانات الحكومية و التي تشير الى كافة المدفوعات الجارية موجهة بصفة خاصة لدعم الانشطة الانتاجية. و كما تشير اليه تفصيلات الموازنة العامة لحكومة الاقليم فان اغلب هذه الاعانات موجهة لدعم القطاع الزراعي، و تظهر البيانات ان هذه الاعانات كانت (669149 ،492640، و60000) مليون دينار للاعوام (2011،2010،2009) على التوالي، و هي تشير الى تناقص قيمها و بالتالي اهميتها في بنود الانفاق العام. و بناء على ما سبق فان تطور بنود الموازنة العامة تشير الى اتباع حكومة الاقليم لسياسات مالية توسعية مبنية على اساس العجز في الموازنة و ان اغلب النفقات العامة موجهة للبنود التشغيلية.

ثالثا:اعداد موازانة الاستثمار السنوية

لعل الخطوة التمهيدية لاعداد الموازنة العامة لحكومة الاقليم تبدأ بمناقشة و تحديد الاولويات بين البرامج و المشاريع البديلة لضمان مطابقة بنود الموازنة لسياسة و اولويات الحكومة. بعد ذلك يتم اختيار المشاريع ذات الاولوية و الكلفة المناسبة. و في النهاية يتم التأكد من فعالية اداء الحكومة عند اعداد الموازنة، و يكون ذلك بعد جعل القيود و الشروط المالية جزءا من العملية. من هنا يمكن القول بان عملية اعداد الموازنة لها اربعة ابعاد رئيسية:

- تحديد الاهداف المالية و مستوى الانفاق بشكل يتلائم مع الاهداف.
- صياغة سياسة الانفاق.
- تحديد الموارد بصورة تتناسب مع السياسات و الاهداف المالية.
- تحديد فعالية الاعمال و المواضيع ذات الصلة بالاداء.

ان اتباع هذه الخطوات جعل اعداد الموازنات تتم بشكل افضل سنة بعد اخرى، فوزارة التخطيط تهدف الى تحويل عملية اعداد الموازنة من عمل روتيني اعتيادي الى جزء من خطة استراتيجية طويلة الامد.

و قد سعت الوزارة المذكورة في الاعوام (2011 -2013) الى تحقيق اهداف منها ادارة المصروفات العامة، تحديد الموارد الحقيقية. اذ تطلب وزارة التخطيط في شهر تشرين الثاني من كل عام من كافة وزارات الحكومة تقديم معلومات عن مشاريعهم الاستثمارية و إرسال موازناتها السنوية مع قائمة بالمشاريع المستمرة والمقترحة. ويتم التوزيع النسبي للنفقات الاستثمارية على الوزارات بحسب الاهمية مع الاخذ في الاعتبار الخدمات الاساسية(الكهرباء، الماء، الطرق، الخ). ثم تدرج المشاريع بحسب الاولوية لكل وزارة. وعند تحديد تخصيصات المشاريع يؤخذ مايلي بعين الاعتبار:

- دراسة الجدوى الاقتصادية والتقنية.
- الموازنة التقديرية للمشروع.
- الارض المخصصة للمشروع.
- عدم وجود مشاكل قانونية.

بعد ذلك توحد المشاريع المستمرة و المقترحة وترسل الى وزارة المالية والاقتصاد لوضعها مع الموازنة التشغيلية ليشكلان معا الموازنة السنوية للاقليم ثم ترسل الى مجلس الوزراء للموافقة عليها

مجلة جامعة دهوك، المجلد: 21، العدد: 1 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 388-400، 2018
DOI: https://doi.org/10.26682/hjuod.2018.21.1.20

وارسالها الى برلمان كوردستان من اجل المصادقة عليها و توزيع المشروعات الاستثمارية بين المحافظات: تشريعها. و الجدول(3) ادناه يشير الى الكيفية التي يتم فيها

جدول(3): مخصصات الموازنة الاستثمارية حسب المحافظات(مليار د.ع.)*

المحافظات	2007 المشروعات		A 2008 المشروعات		B2008 المشروعات		2009 المشروعات		A2010 المشروعات		B2010 المشروعات	
	المبلغ	العدد	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	المبلغ	العدد
اربيل	144	138	180	372	180	534	117	168	147	271	53	117
السليمانية	160	222	265	453	200	189	130	214	96	195	80	110
دهوك	92	230	115	439	112	184	75	32	88	150	87	83
كرميان	-	-									21	39
المجموع	396	590	559	1264	492	907	322	414	331	616	241	349

المصدر: موقع وزارة التخطيط www.mop-krg.org

* **A** تشير الى المشاريع المقترحة للسنة المالية الجارية و B تشير المشاريع المستمرة من السنة المالية السابقة.

في حين لم تتوفر بيانات عن السنوات اللاحقة فان الملاحظة الاولية للجدول اعلاه هي التذبذب المستمر في قيم التخصيصات الاستثمارية لمحافظات الاقليم مع احتفاظ التوزيع النسبي بين المحافظات على تناسب ثابت. وبصورة عامة فان المدة (2007-2010) شهدت تحديد والمصادقة على (2643) مشروع استثماري من قبل وزارة التخطيط و تخصيص (984) مليار دينار لها من موازنة الاقليم.

رابعا: الاعفاءات و التسهيلات الممنوحة للمستثمر:

قبل التطرق الى واقع النشاط الاستثماري يستوجب اولا الاشارة الى قانون الاستثمار رقم(4) لسنة 2006 المصادق عليه في المجلس الوطني لكوردستان- العراق بجلسته المرقمة (15) والمنعقدة في 4/ 7/ 2006 .

لقد جاء تشريع قانون الاستثمار في الاقليم بهدف اساسي و هو خلق الاجواء المناسبة لجذب الاستثمارت الاجنبية وتحفيز المستثمرين المحليين الى توسيع نشاطاتهم الاستثمارية و في مختلف اوجه النشاط الاقتصادي، و يكون ذلك بمنح حزمة من الحوافز المتمثلة بالاعفاءات و التسهيلات وذلك لتشجيع الاستثمارات المتوفرة في داخل الإقليم والسعي لمنع هربها إلى الدول في الخارج, وكذلك تحفيز رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في داخل الإقليم. و لعل ما يهمنا في هذا السياق ما يتضمنه هذا القانون من تسهيلات واعفاءات من شأنها تحسين المناخ الاستثماري في الاقليم.

يتضمن القانون مبدئيا على اربعة ابواب، خصص الاول منه للتعاريف والاحكام العامة، وكذلك تحديد مجالات الاستثمار المشمولة بالقانون وهي تتضمن كافة النشاطات المنضمة للقطاعات الاقتصادية الانتاجية منها والخدمية، واخير معاملة المستثمر الاجنبي وكيفية تخصيص الاراضي. اما الباب الثاني فيشير الى الاعفاءات والالتزامات، ويتضمن على فقرات عديدة تتضمن الاعفاءات و السماحات، و خاصة ما يتعلق بالاعفاءات الضريبية و الكمركية و الاعفاءات الاضافية. و يضاف الى ذلك الضمانات القنونية والتزامات المستثمر و الاجراءات القانونية لمواجهة المخالفات القانونية للمستثمرين.

اما الباب الثالث فانه يختص بمعالجة المسائل المؤسسية الخاصة بتشكيل هيئة للاستثمار و اختصاصاتها و مديرياتها العامة و ميزانيتها. واخيرا فان الباب الرابع يتعلق بمنح الاجازات للمشاريع والتحكيم. كما يتضمن قانون الاستثمار في الاقليم على العديد من البنود التي تتوزع بين اعفاءات مالية و تسهيلات ادارية وغيرها و ذلك بموجب الباب الثاني منه.

DOI: https://doi.org/10.26682/hjuod.2018.21.1.20

فالفصل الاول منه يتضمن الاعفاءات الضريبية والكمركية وكما يلي [13]:

أ: يعفى المشروع من جميع الضرائب والرسوم غير الكمركية لمدة (10) عشر سنوات اعتباراً من تاريخ بدء المشروع بتقديم الخدمات او تاريخ الانتاج الفعلي.

ب: تعفى الالات والاجهزة والمعدات والاليات والمكائن المستوردة للمشروع من الضرائب والرسوم وشرط الحصول على اجازة الاستيراد، على ان يتم ادخالها عن طريق المعابر الحدودية للاقليم خلال سنتين من تاريخ الموافقة على قوائمها من قبل رئيس الهيئة وان تستخدم لاغراض المشروع حصراً وبعكسه لاتشملها هذه الاعفاءات ويلزم المستثمر بدفع الضريبة ويعاقب بغرامة قدرها ضعف مبلغ الضريبة المستحقة.

ت: تعفى قطع الغيار المستوردة للمشروع من الضرائب والرسوم على ان لا تزيد قيمتها عن (15%) من قيمة المكائن والمعدات، وذلك بقرار مسبق من رئيس الهيئة بالموافقة على قوائمها و كمياتها.

ثً: تعفى الالات والاجهزة والمكائن والاليات والعدد اللازمة لتوسيع المشروع أو تطويره او تحديثه من الضرائب والرسوم.

ح: تعفى المواد الاولية المستوردة للانتاج من الرسوم الكمركية لمدة (5)خمس سنوات على ان تحدد انواع وكميات هذه المواد من قبل الهيئة مع اعطاء الاولوية لاستخدام المواد الاولية المحلية المتوفرة و الملائمة للمشروع الاستثمارى كماً ونوعاً.

خ: يحق للمستثمر وفق احكام هذا القانون استيراد جميع احتياجات مشروعه، ومنها الآلات والآليات والاجهزة والمعدات، وتعفى هذه المستوردات من جميع الرسوم الكمركية الداخلة من المعابر الحدودية للاقليم شريطة استخدامها حصراً لأغراض المشروع.

كما يتضمن الفصل الثاني من الباب الثاني(المادة السادسة) إعفاءات إضافية وهي:

1- للهيئة وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة في الاقليم منح حوافز وتسهيلات اضافية للمشاريع الاستثمارية المجازة وفق احكام هذا القانون والتي تتوافر فيها إحدى السمتين التاليتين وذلك وفق ضوابط تضعها الهيئة لهذا الغرض:

أ– المشاريع التي تقام في المناطق الاقل نمواً في الاقليم.

ب– المشاريع المشتركة بين المستثمر الوطني والأجنبي.

2- للهيئة منح المشاريع الاستثمارية الخدمية التي تؤسس وفق احكام هذا القانون وحسب طبيعتها و خصوصاً مشاريع الفنادق و المستشفيات والمدن السياحية والجامعات و المدارس اعفاءات اضافية من الرسوم لمشترياتها من الاثاث والمفروشات واللوازم لأغراض التحديث و التجديد مرة كل (3 ثلاث سنوات)، على أن يتم ادخالها الى الاقليم واستعمالها في المشروع حصراً خلال سنة واحدة من تاريخ صدور موافقة رئيس الهيئة على قوائم المشتريات وكمياتها.

اما الفصل الثالث(المادة السابعة) فيحدد الضمانات القانونية للمستثمر وكما يلي:

1- للمستثمر ان يؤمن على مشروعه الاستثماري من قبل اية شركة تأمين أجنبية أو .

2- للمستثمر استخدام الايدي العاملة المحلية والاجنبية اللازمة للمشروع مع اعطاء الاولوية الى الايدي العاملة المحلية وفقاً للقوانين النافذة في الاقليم.

3- يسمح للمستثمر الأجنبي ان يحول الى الخارج ارباح وفوائد راسماله وفق احكام هذا القانون. كما يحق للعاملين غير العراقيين في المشروع تحويل مستحقاتهم واجورهم الى الخارج وفق القوانين النافذة.

4- للمستثمر الاجنبي الحق في اعادة راسماله الى الخارج عند تصفية المشروع او التصرف فيه بما لايتعارض مع احكام القوانين والاجراءات الكمركية والضريبية المعمول بها.

5- للمستثمر تحويل استثماره كلاً أو جزءاً الى مستثمر أجنبي آخر او الى مستثمر وطني او التنازل عن المشروع لشريكه بموافقة الهيئة ويحل المستثمر الجديد محل المستثمر السابق في الحقوق والالتزامات الناشئة عن المشروع .

مجلة جامعة دهوك، المجلد: 21، العدد: 1 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 388-400، 2018
DOI: https://doi.org/10.26682/hjuod.2018.21.1.20

6- يحق للمستثمر أن يفتح لصالح مشروعه المجاز وفق احكام هذا القانون حسابات مصرفية بالنقد الوطني أو الاجنبي او كليهما لدى المصارف في الاقليم وخارجه.

7- مع مراعاة القوانين النافذة بخصوص مجالس ادارة الشركات المساهمة، تعتبر المشروعات المسجلة طبقا لاحكام هذا القانون من مشروعات القطاع الخاص بغض النظر عن الشكل القانوني والطبيعة القانونية للاموال المساهمة فيها. ويتضح مما سبق ان القانون يتضمن اعفاءات و تسهيلات واسعة و مغرية يفترض انها تتضمن عوامل جذب كثيرة للمستثمرين المحليين والاجانب.

خامسا: تطور النشاط الاستثماري في الاقليم: و بهدف التعرف على مدى استجابة المستثمرين لهذه الاعفاءات والتسهيلات الممنوحة فان يستوجب الوقوف على المشروعات الاستثمارية التي تم منحها اجازات العمل في الاقليم وفقا لهذا القانون. وبناء على البيانات التي توفرها الهيئة العامة للاستثمار في اقليم كوردستان العراق فان الجدول(4) التالي يتضمن عدد المشروعات الاستثمارية وفقا للنشاط الاقتصادي و توزيعها على المحافظات الثلاث.

جدول(4): عدد المشروعات المجازة وفقا للقطاعات الاقتصادية والمحافظات(2006-2013)

القطاع	دهوك	اربيل	السليمانية	الاجمالي	الاجمالي %
الزراعة	4	19	3	26	3.40
الصناعة	62	71	54	187	24.35
الفنون	-	4	-	4	0.52
المصارف	-	2	-	2	0.26
الاتصالات	-	2	3	5	0.65
النقل	-	2	-	2	0.26
التعليم	9	8	6	23	3.0
الصحة	9	30	4	43	5.6
السكن	48	97	55	200	26.04
الرياضة	5	1	16	22	2.86
السياحة	49	68	17	134	17.44
التجارة	24	34	57	115	14.97
خدمات متنوعة اخرى	-	2	3	5	0.65
الاجمالي	209	340	218	768	100
الاجمالي%	27.3	44.3	28.4	100.0	100.0

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات التي وفرتها الهيئة العامة للاستثمار في اقليم كوردستان العراق

وفي حين لا تتوفر المعلومات التفصيلية عن طبيعة المشروعات الزراعية والصناعية المشار إليها في الجدول أعلاه، فان المشروعات الخدمية توزعت بين النشاطات المشار إليها وهي (الفنون، الخدمات المصرفية، الاتصالات، التعليم، الصحة، الرياضة، السياحة، التجارة وأخيرا قطاع الإسكان).بلغ عدد المشاريع المجازة حسب القطاع في الإقليم كردستان العراق ما مجموعه 517 مشروعا، إستأثر بحصة الأسد منها قطاع الإسكان بنحو(200) مشروع توزعت حسب المحافظات بـ (97) مشروعا إسكانيا في أربيل، و 55 مشروعاً في السليمانية و 48 مشروعاً في محافظة دهوك. وهذه تشكل 26.4% من اجمالي عدد المشروعات وتاتي المشروعات الصناعية والسياحية والتجارية بالمراتب التالية وتمثل (17.44، 24.35 و 14.97%) من الاجمالي. و هكذا يمكن الاستدلال من الجدول عن الاهمية النسبية للمشروعات وفقا للقطاعات الاقتصادية المصنفة في الجدول.

ولعل الاهم من ذلك هو رؤوس الاموال المخصصة لتلك المشروعات وهذا ما يشير اليه الجدول(5) الاتي:

مجلة جامعة دهوك، المجلد: 21، العدد: 1 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 388-400، 2018
DOI: https://doi.org/10.26682/hjuod.2018.21.1.20

جدول(5): رأس المال والمساحات المخصصة للمشروعات الاستثمارية للمدة(2006-2013)

القطاعات	رأس المال مليون دولار امريكي		مساحة بالدونم	
	المبلغ	%	المبلغ	%
الزراعة	679.03	3.95	3714.4	7.35
الفنون	11.756	0.068	15.07	0.03
المصارف	740.0	4.30	0.23	0.005
الاتصالات	221.0	1.29	7	0.015
النقل	140.00	0.81	1149.7	2.29
التعليم	908.34	5.28	1459.7	2.88
الصحة	897.60	5.22	266.46	0.51
الاسكان	5931.83	34.51	28403	56.1
الصناعي	1260.45	7.33	5135.7	10.14
الخدمات	39.00	0.23	234.66	0.46
الرياضة	78.767	0.46	138.39	0.27
السياحة	3245.70	18.88	4128.3	8.15
التجارة	3035.86	17.66	5978.9	11.8
إجمالي	17189.333	%100.00	50631.71	%100.00

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات التي وفرتها الهيئة العامة للاستثمار في اقليم كوردستان العراق

و يتضح من الجدول انه على المستوى التفصيلي للنشاطات الاقتصادية فان قطاع الاسكان يستحوذ على حصة الاسد من هذه الاستثمارات، اذ تم تخصيص 34.51% من اجمالي المبالغ المستثمرة بموجب الاجازات الممنوحة من قبل هيئة الاستثمار في اقليم كوردستان الى هذا القطاع، ولعل هذا يعود الى كون مخرجاتها تتميز بارتفاع الطلب المحلي عليها فضلا عن معدلات الارباح العالية و انخفاض درجة المخاطرة في هذا القطاع. كما ان ارتفاع الدخول الفردية و الاسرية[14] وبشكل ملحوظ بعد عام 2004 ولد ضغطا متزايداً على انشطار العوائل وازدياد الطلب على الوحدات السكنية الجديدة. ويليه من حيث الاهمية قطاعي السياحة والتجارة اما قطاعي الانتاج المادي وهما القطاعين الصناعي والزراعي فقد بلغت مساهمة الاستثمار فيهما معا نسبة(11.28%) من اجمالي المبالغ المستثمر خلال المدة موضوع الدراسة.، ليتبقى ما نسبته (17.67 %) لبقية القطاعات. اما اذا تم التصنيف وفقا للقطاعات الرئيسة الثلاث فان حصة الخدمات والاسكان تقدر بـ(88.72 %) ثم يليهما الصناعة وبنسبة منخفضة نسبيا و اخيرا فان نسبة متدنية نسبيا من الاستثمارات قد تم توجهت للقطاع الزراعي.

و اضافة الى ما سبق فان البيانات المنشورة من قبل الهيئة العامة للاستثمار في اقليم كوردستان العراق تشير الى انه من بين الـ(768) مشروعا استثماريا مجازا، هنالك فقط(40) مشروعا استثماريا اجنبيا مباشرا، و (23) مشروعا مشتركا وما يتبقى هي استثمارات محلية صافية.

سادسا:الاستنتاجات والمقترحات

اولا:الاستنتاجات:

من التحليل الموضوعي المبني على الحقائق المعروضة في مباحث الدراسة يمكن استنتاج ما يلي:

1) تضاعف الايرادات والنفقات العامة لحكومة اقليم كوردستان خلال المدة(2007-2013)، وهذا بطبيعة الحال ناتج عن التغيرات في مصادرها وبصفة خاصة الايرادات النفطية بفعل ارتفاع اسعاره في الاسواق العالمية وكذلك ازدياد الانفاق الجاري والاستثماري للحكومة.

2) عملت حكومة الاقليم على تخفيض العجز في الموازنة العامة مقارنة بنسبته في عام(2007)، أي ان حكومة الاقليم تتبع

DOI: https://doi.org/10.26682/hjuod.2018.21.1.20

سياسات مالية توسعية محدودة مبنية على اساس العجز في الموازنة و ان اغلب النفقات العامة موجهة للبنود التشغيلية.

3) النفقات التشغيلية تستحوذ على ما يقارب الـ(70.0%) من اجمالي النفقات العامة باستثناء عام 2008 حيث مثلت هذه النفقات بـ(62.2%) من اجمالي النفقات العامة. و هذا في الواقع يدل على الطابع الاستهلاكي لتوجهات السياسة المالية للحكومة.

4) تبين ان قانون الاستثمار يتضمن اعفاءات و تسهيلات واسعة و مغرية يفترض انها تتضمن عوامل جذب كثيرة للمستثمرين المحليين والاجانب.

5) تزايد النشاط الاستثماري وخاصة المحلي منه خلال المدة التالية لصدور قانون الاستثمار في عام 2006 وهذا يشير بفاعلية القانون في تحفيز الاستثمار ، اذ شهد الاقليم تدفق استثمارات اجنبية و وجدت نشاطات مشتركة بين المستثمرين المحليين والاجانب.

ثانيا: المقترحات

بناءا على الاستنتاجات السابقة فانه يمكن تقديم المقترحات الاتية :

1) الاهتمام بالدراسات الخاصة بالسياسات الاقتصادية للدولة و خاصة السياسات المالية، بسبب تنامي دور الدولة في النشاط الاقتصادي و حاجة الدول النامية الى ذلك.

2) العمل على تفعيل دور الايرادات العامة و كفاءة أجهزة المؤسسات الخاصة بجمع و جباية تلك الموارد في زيادة كفاءة السياسة المالية.

3) ضرورة الاهتمام بالمؤسسات القائمة على اعداد و تنفيذ السياسات المالية و ذلك لتفعيل دورها في تحسين المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات الاجنبية المباشرة.

4) عند اعداد السياسات المالية من الضروري الاخذ بنظر الاعتبار المكونات الاخرى للمناخ الاستثماري و محددات الاستثمار الاجنبي المباشر.

5) من الضروري أن تقوم حكومة الاقليم بتكوين أو تحديد رؤية محددة عن الكيفية التي تدير بها الاقتصاد الوطني و ذلك باعداد خطط و برامج علمية.

6) قيام حكومة الاقليم بتطوير مؤسساتها المالية و ذلك لتنويع مصادر الايرادات العامة وزيادتها لتغطية النفقات العامة.

7) من الضروري قيام الحكومة بتقليص النفقات التشغيلية تدريجيا لصالح النفقات الاستثمارية.

8) من الضروري زيادة نسبة الاعانات من النفقات العامة الموجهة لدعم القطاعات الاقتصادية حسب الاولوية.

الهوامش

[1] Bradley R.S "The economy today",McGraw-Hill, 7th ed ,1997,p237

[2] غدير، هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، الهيئة العامة السورية للكتاب، مكتبة الاسد، دمشق، ٢٠١٠، ص11

[3] Peter E., & Simon L.,"Bilateral effective tax rates and foreign direct Investment" , © Springer Science+Business Media, LLC 2008

[4] C´eline A·& Rodolphe D., " Do tax sparing agreements contribute to the attraction of FDI in developing countries?" ,Springer Science+Business Media, LLC 2006

[5] Thiess B. , &· Martin R., "Tax incentives and the location of FDI: Evidence from a panel of German multinationals", Springer Science+Business Media, LLC 2007

[6] Stefan V., & Sebastian J." The effectiveness of tax incentives in attracting investment: panel data evidence from the CFA Franc zone", Springer Science+Business Media, LLC 2010

[7] Yuniarto H. , " Fiscal Policy, Investment and Long-Run Economic Growth: Evidence from Indonesia" Asian Social Science,Vol. 6, No. 9; September 2010 (www.ccsenet.org/ass)

[8] ادريس رمضان حجي الشكاكي، "محددات الإستثمار الأجنبي المباشر(دراسة ميدانية في عينة من شركات الإستثمار المباشر 2005-2006)"، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2008

[9] حكومة اقليم كوردستان العراق،وزارة التخطيط:"مسودة خطة التنمية الاستراتيجية 2012-2016"اربيل، اذار،2011، ص29.

[10] المصدر نفسه، ص33.

DOI: https://doi.org/10.26682/hjuod.2018.21.1.20

[11] تارا معاذ عباس، "تحليل النفقات العامة لوزارات مختارة في حكومة إقليم كوردستان خلال المدة(2006-2008)" بحث دبلوم عالي في العلوم الاقتصادية، جامعة صلاح الدين، اربيل،2010، ص27

[12] تارا معاذ عباس، مصدر سابق، ص17

[13] المجلس الوطني لكوردستان العراق، قانون الاستثمار رقم(4) لسنة 2006،اربيل،2006/7/4.

[14]احصاءات وزارة التخطيط www.mop-krg.org

المصادر

اولا: المصادر باللغة العربية:

أ: الوثائق الرسمية:

- ح كومة اقليم كوردستان العراق، مجلس الوزراء، وزارة المالية والاقتصاد، الموازنة العامة لحكومة اقليم كوردستان العراق، للسنوات(2006-2013).
- المجلس الوطني لكوردستان العراق، قانون الاستثمار رقم(4) لسنة 2006،اربيل،2006/7/4.
- حكومة اقليم كوردستان العراق،وزارة التخطيط:"مسودة خطة التنمية الاستراتيجية 2012-2016"اربيل، اذار،2011.
- حكومة اقليم كوردستان العراق، مجلس الوزراء، الهيئة العامة للاستثمار لحكومة اقليم كوردستان العراق،النشرة الاحصائية للمشروعات الاستثمارية المجازة، اربيل،2013.

ب: الرسائل العلمية:

- تارا معاذ عباس، "تحليل النفقات العامة لوزارات مختارة في حكومة إقليم كوردستان خلال المدة(2006-2008)" بحث دبلوم عالي في العلوم المالية، مقدم الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة صلاح الدين، غير منشورة، 2010.

ت: الكتب:

- ادريس رمضان حجي الشكاكي، "محددات الإستثمار الأجنبي المباشر(دراسة ميدانية في عينة من شركات الإستثمار المباشر 2005-2006)"، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2008.
- غدير، هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، الهيئة العامة السورية للكتاب، مكتبة الاسد، دمشق، ٢٠١٠،

ث: مواقع الانترنيت:

- موقع وزارة التخطيط www.mop-krg.org

ثانيا: المصادر باللغة الانكليزية:

a.articles

- Bradley R.S "The economy today",McGraw-Hill, 7th ed ,1997.
- Peter E., & Simon L.,"Bilateral effective tax rates and foreign direct Investment" , © Springer Science+Business Media, LLC 2008.
- C´eline A·& Rodolphe D., " Do tax sparing agreements contribute to the attraction of FDI in developing countries?" ,Springer Science+Business Media, LLC 2006.
- Thiess B. , &· Martin R., "Tax incentives and the location of FDI: Evidence from a panel of German multinationals", Springer Science+Business Media, LLC 2007.
- Stefan V., & Sebastian J." The effectiveness of tax incentives in attracting investment: panel data evidence from the CFA Franc zone", Springer Science+Business Media, LLC 2010.
- Yuniarto H. , " Fiscal Policy, Investment and Long-Run Economic Growth: Evidence from Indonesia" Asian Social Science,Vol. 6, No. 9; September 2010 (www.ccsenet.org/ass).

پوختە

مجلة جامعة دهوك، المجلد: 21، العدد: 1 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 388-400، 2018
DOI: https://doi.org/10.26682/hjuod.2018.21.1.20

ئارمانجا ڤەکولینێ دیارکرنا رۆلێ سیاسەتێن دارایی بێن حکوومەتا هەریما کوردستانێیە د ئازراندنا بزاڤێن وەبەرئینانێدا. مەدانا کۆ سیاسەتێن دارایی شیان هەنە بو پەیدا کرنا ژینگەهەکێ باش بو ڤەکێشانا سەرمایێ بیانی ونافخویی بو ئەنجامدانا پروژین جوراوجوور لهەرێما کوردستانێ، لێ ئەو شیان کارا نەبووینە بو ئازراندنا بزاڤا وەبەرئینانێ لهەریما کوردستانێ. وەسا دیاربوو کو وەبەرئینان زێدەی بخۆڤە دیتیە لسالێن **(2006- 2012)** ئەو ژی نیشانەیە بو رۆلی یاسایا وەبەرئینانێ و مەزاختنا حکومەتێ لسەر پرۆژێن وبەرئینانێ.

ABSTRACT

The study aims at analyzing and assessing the contribution of changes in fiscal policy in the Kurdistan region of Iraq, represented by changes in the size and structure of the budget in promoting investment activity. And in an attempt to answer the question, does the policy contribute to coincide in the Kurdistan region in providing adequate conditions for the appropriate investment climate to stimulate investment activity. Assuming that the public budget of the Kurdistan Regional Government in the period 2006-2012 and facilities granted in the investment law did not contribute effectively to attract investment for its inability to provide the appropriate atmosphere. The results showed that the law includes exemptions and wide attractive facilities will presumably contain many attractions for domestic and foreign investors and this contributed to increasing investment activity after years following the Act of investing in the region.